الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للعلوم الشرعية

مجلة علمية دورية محكمة

العدد: ٢٠٠ الجزء الأول السنة: ٥٥ شعبان ١٤٤٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

النسخة الورقية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٦

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٨٩٨

النسخة الإلكترونية:

تم الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية برقم ١٤٣٩/٨٧٣٨

وتاريخ ١٤٣٩/٠٩/١٧هـ

الرقم التسلسلي الدولي للدوريات (ردمد) ١٦٥٨-٧٩٠١

الموقع الإلكتروني للمجلة:

http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة إلى البريد الإلكتروني:

es.journalils@iu.edu.sa

(الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة)

هيئة التحرير

أ.د. عبد العزيز بن جليدان الظفيري
أستاذ العقيدة بالجامعة الإسلامية
(رئيس التحرير)

أ.د. أحمد بن باكر الباكري
أستاذ أصول الفقه بالجامعة الإسلامية
(مدير التحرير)

أ.د. باسم بن حمدي السيد
أستاذ القراءات بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن صالح العبيد
أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الإسلامية

أ.د. عواد بن حسين الخلف
أستاذ الحديث بجامعة الشارقة بدولة الإمارات

أ.د. أحمد بن محمد الرفاعي
أستاذ الفقه بالجامعة الإسلامية

أ.د. عمر بن مصلح الحسيني
أستاذ فقه السنة بالجامعة الإسلامية

***

سكرتير التحرير: **باسل بن عايف الخالدي**
قسم النشر: **عمر بن حسن العبدلي**

الهيئة الاستشارية

أ.د. سعد بن تركي الخثلان
عضو هيئة كبار العلماء (سابقًا)
سمو الأمير د. سعود بن سلمان بن محمد آل سعود
أستاذ العقيدة المشارك بجامعة الملك سعود

معالي الأستاذ الدكتور يوسف بن محمد بن سعيد
عضو هيئة كبار العلماء
ونائب وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

أ.د. عياض بن نامي السلمي
رئيس تحرير مجلة البحوث الإسلامية

أ.د. عبد الهادي بن عبد الله حميتو
أستاذ التعليم العالي في المغرب

أ.د. مساعد بن سليمان الطيار
أستاذ التفسير بجامعة الملك سعود

أ.د. غانم قدوري الحمد
الأستاذ بكلية التربية بجامعة تكريت

أ.د. مبارك بن سيف الهاجري
عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت (سابقاً)

أ.د. زين العابدين بلا فريج
أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الثاني

أ.د. فالح بن محمّد الصغير
أستاذ الحديث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. حمد بن عبد المحسن التويجري
أستاذ العقيدة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

قواعد النشر في المجلة(*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- أن لا يكون مستلًّا من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- ألا يتجاوز البحث عن (١٢٠٠٠) ألف كلمة، وكذلك لا يتجاوز (٧٠) صفحة.
- يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية والطباعية.
- في حال نشر البحث ورقيا يمنح الباحث (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها إعادة نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو) (Chicago).
- أن يكون البحث في ملف واحد ويكون مشتملا على:
  - صفحة العنوان مشتملة على بيانات الباحث باللغة العربية والإنجليزية.
  - مستخلص البحث باللغة العربيّة، و باللغة الإنجليزيّة.
  - مقدّمة، مع ضرورة تضمنها لبيان الدراسات السابقة والإضافة العلمية في البحث.
  - صلب البحث.
  - خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
  - ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
  - رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.
  - الملاحق اللازمة (إن وجدت).
- يُرسلُ الباحث على بريد المجلة المرفقات التالية:

  البحث بصيغة **WORD** و **PDF**، نموذج التعهد، سيرة ذاتية مختصرة، خطاب طلب النشر باسم رئيس التحرير.

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	قُرّاء وردتْ عنهم الرواية في حروف القرآن لم يذكرهم ابن الجزري في غاية النهاية د. أحمد بن عبد الله الزهراني	٩
٢)	تحرير قول الإمام ابن الجزري في اشتراط التواتر لقبول القراءة وفي تواتر القراءات العشر د. رضوان بن رفعت البكري	٤٠
٣)	توجيه ما انفردت به طيبة النشر من القراءات العشر – أصولا وفرشا د. حبيب الله بن صالح حبيب الله السلمي	٩٦
٤)	القراءات الشاذة المنسوبة للإمام أبي عمرو البصري النحوي في كتاب المحتسب لابن جني جمعا ودراسة نحوية د. خضر بن محمد تقي الله بن مايابى	١٤٨
٥)	القواعد المتعلقة بالشك في الحرف أثناء قراءة القرآن الكريم – دراسة تأصيلية نقدية د. عبد الله بن عبد العزيز الدغيثر	١٩٤
٦)	الأقوال التفسيرية التي حكم عليها ابن عطية في تفسيره المحرر الوجيز بالشذوذ جمعاً ودراسة د. نايف بن يوسف العتيبي	٢٤٢
٧)	استشارة النساء والأخذ بمشورتهن في ضوء القرآن الكريم – دراسة موضوعية د. عبد الله بن عبد العزيز العبيد	٢٨٠
٨)	عادات الأنبياء والرسل في القرآن الكريم – دراسة نظرية تحليلية د. حنان بنت لويفي بن علي العمري	٣١٨
٩)	مصطلح التفسير المقارن – دراسة نقدية أ.د. إبراهيم بن صالح بن عبد الله الحميضي	٣٦٨
١٠)	الأحاديث الواردة في صلاة رسول اللّه ﷺ ليلة الإسراء والمعراج في غير بيت المقدس ومرورِه بمدينتي جَابلق وجَابرس ودعوة أهلهما- جمعاً ودراسةً نشوان محمد مقبل علي	٤٠٠
١١)	الإعلال بالمخالفة عند المحدثين أ.د. حافظ بن محمد الحكمي	٤٤٤
١٢)	الرواة الموصوفون بجهالة العين عند الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد جمعًا ودراسة د. تهاني جميل بدري، و د. خديجة عبد الحليم تركستاني	٤٧٦
١٣)	الصحابية الجليلة سلمى بنت قيس رضي اللّه عنها ومروياتها د. منى محمد مبخوت الحمدان	٥٣٦
١٤)	المفاضلة بين الرواة عند الإمام يحيى بن سعيد القطان دراسة نظرية تطبيقية د. خالد بن عبد الله الطويان	٥٧٤
١٥)	إلحاق السماع طرقه وأقسامه وآثاره د. محمد زايد العتيبي	٦٤٢

مصطلح التفسير المقارن

دراسة نقدية

The Term Comparative Interpretation

A Critic Study

إعداد:

أ.د. إبراهيم بن صالح بن عبد الله الحميضي

Prof. Ibrahim ibn saleh alhomaidhi

الأستاذ بقسم القرآن وعلومه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم

college of ،Professor at the department of Quran and its sciences

Shariah and Islamic studies al-Qasim university

البريد الإلكتروني: ib1430@gmail.com

الاستقبال – Received: 2021/09/12، **القبول** – Accepted: 2021/10/27، **النشر** – Published: 2022/03/31

رابط DOI: 10.36046/2323-055-200-009

المستخلص

عنوان البحث: مصطلح التفسير المقارن، دراسة نقدية.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة مصطلح (التفسير المقارن) دراسة نقدية، وبيان حدوده، ومنهج دراسته.

منهج البحث: سلكتُ في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي، والتزمت بإجراءات البحث العلمي المعروفة.

نتائج البحث:

-مصطلح (التفسير المقارن) مصطلحٌ معاصر، وقد اختلف الباحثون المعاصرون في تعريفه، كما اختلفوا في أنواعه.

-لا إشكال في هذا المصطلح (التفسير المقارن) سواء أطلقنا عليه (المقارنة) أو (الموازنة) إنما الإشكال -في رأيي- في جعله قسيماً للتفسير التحليلي، وتصنيف كتب التفسير وفق هذين النوعين، وهذا غير صحيح، لوجوه متعددة.

-لم يظهر هذا المصطلح (التفسير المقارن) إلا في العصر الحديث، وأول من أطلقه -حسب علمي- الأستاذ الدكتور أحمد السيد الكومي في كتابه (التفسير الموضوعي).

-المقارنة بين أقوال المفسرين داخلةٌ في التفسير التحليلي، ضمن فقراته أو إجراءاته.

ومن أهم توصياته:

-ضبط المصطلحات العلمية في علوم القرآن، وتحديد مفاهيمها، وعدم التَّكَلُّف في إيجادها.

-دراسة المقارنة بين أقوال المفسرين ضمن التفسير التحليلي، وعدم إفراده في مؤلفات أو مقررات خاصة، ما لم تقتض الحاجة إفراد مسائل معينة منه.

الكلمات الدالة (المفتاحية): التفسير المقارن، أساليب التفسير، نقد المصطلحات.

Abstract

Research title: Comparative Qurʾānic interpretation term، a critic study.

Research objective: This research aims to critically study the term (comparative interpretation)، its limits، and study method.

Research Method: In this research، descriptive analytical method was conducted، and well-known scientific research procedures were followed.

Research findings:

- The term (comparative interpretation) is a contemporary term، which contemporary researchers have argued about its definition، categories and types.
- There is no problem with the term (comparative interpretation) whether it being called (comparison) or (balancing). However، the problem - in my opinion - is in making it equal to analytical interpretation which makes classifying books of interpretation according to these two types incorrect، for several reasons.
- The term (comparative interpretation) did not exist before the modern era، and the first to use it - to my knowledge - was Professor Dr. Ahmad al-Sayyid al-Koumī in his book al-Tafsīr al-Mawḍūʿī) (Objective Interpretation).
- Comparing interpreters' comments is a part of analytical interpretation، as it appears in its steps or procedures.

Research most important recommendations:

- To adjust scientific terms in the sciences of Qurʾān، define their concepts، and not to add new unneeded terms.
- To conduct a comparison between interpreters' comments as a part of the analytical interpretation، and not to single them out in specialized books or courses، unless it is necessary to do so for certain issues.

Keywords: Comparative interpretation، interpretation methods، terminology criticism.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد فإن علم التفسير أَجَلُّ العلوم وأشرفها، لتعلُّقه بكتاب الله تعالى، الذي هو أفضل الكتب وأعظمها، وقد عُنِيَ المسلمون بتفسير القرآن الكريم منذ نزوله إلى يومنا هذا، ومرَّ تفسير القرآن بمراحل عديدة، وتطوَّر التأليف فيه، وتنوَّعت مناهجه وأساليبه، في العصور المختلفة.

ومن الأساليب التي سلكها العلماءُ لبيان معاني القرآن، في وقت مبكِّر، المقارنة بين أقوال المفسرين، وذلك بإيراد أقوالهم في معاني الآيات المختلف فيها، وأدلتهم، مع الموازنة بين آرائهم، وبيان الراجح منها.

وكان المفسِّرون يوردون أقوال المفسرين ويوازنون بينها أثناء تفسيرهم التحليلي للآيات، في التفاسير المبسوطة، كما هو معلوم.

وفي العصر الحاضر أُطلق مصطلح جديد على الموازنة بين أقوال المفسرين، وهو مصطلح (التفسير المقارن)، وجُعِلَ قَسِيماً للتفسير التحليلي.

وقد اختلف الباحثون المعاصرون اختلافاً واسعاً في تحديد مفهوم هذا المصطلح، وما يدخل فيه، وما يخرج عنه، فمنهم من بالغ في توسيع مفهومه، ومنهم منْ ضيَّقه، مع اتفاقهم على أنه نوع أو لون أو أسلوب منفرد من أنواع التفسير، وإن كان بين أساليب التفسير تداخل.

ولذلك رغبتُ في دراسة هذا المصطلح الجديد، دراسة نقدية فاحصة، من حيث أصلُ إطلاقه، وهل هو أسلوب مستقلٌّ عن التفسير التحليلي؟ حيث لم أرَ دراسةً وافية في نقد هذا المصطلح، لكنْ هناك أبحاثٌ تعرَّضت لنقد التَّوَسُّعِ في مفهوم (التفسير المقارن)، حيث توسَّع بعضُ من أطلقه في دلالة هذه المصطلح وما يدخل تحته، كما يأتي بيانه في المبحث الأول.

أماَّ أصل المصطلح، وكونه أسلوباً مستقلاً من أساليب التفسير، فهم مقرُّون له، على اختلاف بينهم في حدود ما يدخل تحته وما يخرج، وفي التأصيل له، وبيان أنواعه، وضوابط البحث فيه.

وقد اطَّلعت على دراسة جيدة في هذا الموضوع، عُنِيَتْ بنقد مفهومه، وهي بعنوان: (التفسير المقارن، إشكالية المفهوم) للدكتور جهاد محمد النصيرات، منشورة في مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الثلاثون، العدد الأول عام ٢٠١٥م، اشتملت على مقدمة وتمهيد ومطلبين، وخاتمة.

وقد ناقش الباحث في المطلب الأول مفهوم التفسير المقارن وإشكالاته، وتحدث في المطلب الثاني عن ألوان التفسير المقارن، فهو من المؤيدين لهذا المصطلح بمفهومه المعاصر، لكنه لا يرى التوسُّع في أنواعه، وإن كان وسَّعَ مجال البحث فيه من جهة أخرى، وستأتي مناقشته في بعض القضايا التي قَرَّرها.

ولا شك أن ضبط المصطلحات، وتحديد مفاهيمها، أمرٌ مهم جداً، لما يترتب على ذلك من نتائج وآثار، وهذا ما حصل في هذا المصطلح، حيث كان أولَ من أطلقه الدكتور أحمد السيد الكومي، في تمهيده للتعريف بالتفسير الموضوعي، لتقريب مفهوم هذا الأسلوب الجديد من أساليب التفسير، الذي كان في بواكير ظهوره، ثم اشتهر حتى أضحى مقرراً مستقلاً في بعض الجامعات، مع بقاء الاختلاف في مفهومه والوانه.

وقد سلكتُ في هذا البحث المنهج الوصفي والتحليلي، والتزمت بإجراءات البحث العلمي التالية:

-كتبتُ الآيات بالرسم العثماني مع عزوها إلى سورها.

-خَرَّجتُ الأحاديث من مصادرها المعتمدة.

-وثَّقْتُ النقول من مصادرها الأصلية.

-ضبطتُ المشكل من الكلمات.

وقد اشتمل هذا الموضوع على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث، وخاتمة، وهي كما يلي:

التمهيد: أساليب التفسير.

المبحث الأول: تعريف التفسير المقارن.

المبحث الثاني: نشأة التفسير المقارن.

المبحث الثالث: نقد مصطلح التفسير المقارن.

المبحث الرابع: منهج المقارنة بين أقوال المفسرين

الخاتمة: وفيها أهم النتائج مع التوصيات.

وفي الختام، أحمد الله تعالى على تيسير إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يُمُنَّ علينا بفهم كتابه العزيز واتِّباعه، إنه قريب مجيب.

التمهيد: أساليب التفسير

التفسير المُقارَن هو أحد أساليب عَرْضِ وكتابة التفسير.

والمراد بالأساليب هنا: طُرُقُ العرض والتعبير، وقد حصرها كثيرٌ من المعاصرين[١] في أربعة أساليب، أو أنواع، وهي كما يلي:

أولاً: التفسير التحليلي: وهو بيان معاني الألفاظ في الآية، وإيضاح إعرابها، وبلاغتها، وذكر ما ورد فيها من قراءات، وأسباب نزول، وأحكام، وإيراد أقوال المفسرين فيها، حسب ترتيبها في المصحف، وعلى هذا الأسلوب جرى عامةُ المفسرين، على تفاوت بينهم في الطُّول والاختصار، وتنوعٍ في المناهج، والاتجاهات.

ومنها: تفسير الطبري، وتفسر ابن عطية، وتفسير الزمخشري، وتفسير الواحدي، وتفسير القرطبي، وتفسير ابن كثير، وتفسير ابن جُزي، وتفسير الجلالين، وغيرها.

ثانياً: التفسير الإجمالي: وهو بيان المعنى العام للآيات القرآنية، دون دخول في تحليل الألفاظ.

ومن أمثلته: تفسير السعدي، وتفسير محمد المكي الناصري، والتفسير الميسَّر، ألَّفه مجموعة من العلماء، ونشره مَجْمَعُ الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة النبوية.

ثالثاً: التفسير المُقَارَن: وهو بيان الآيات القرآنية بإيراد أقوال المفسرين فيها وأدلتهم، مع الموازنة بين آرائهم، وبيان الراجح منها[٢].

---

(١) أول من رأيته قسَّمَ هذه الأقسامَ الأربعة الشيخُ أحمد الكومي في التفسير الموضوعي ص: ٩ وما بعدها، وأطلق عليها: أنواع التفسير، وتابعه كثيرون.

(٢) انظر: أحمد السيد الكومي، "التفسير الموضوعي". (ط١، ١٤٠٢هـ)، ص: ١٧؛ وفضل حسن عباس، "التفسير أساسياته واتجاهاته". (ط١, عمان: مكتبة دنديس، ١٤٢٦هـ) ص: ٢٠٦؛ وروضة عبدالكريم فرعون، "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق". (ط١, الأردن: دار النفائس، ١٤٢٦هـ)، ص: ٤٣.

ومن أمثلته: تفسير ابن جرير الطبري، وتفسير ابن عطية، وتفسير الشنقيطي، وغيرها.

وهو مدار الدراسة في المباحث التالية.

رابعاً: التفسير الموضوعي: وهو الكشف الكلي عن موضوع من موضوعات القرآن، وفق منهج مخصوص.

والتفسير الموضوعي بهذا المصطلح والمنهج المتَّبع في الكتابة اليومَ، لم يظهر إلا في العصر الحاضر، وإن كان له أصلٌ في مؤلفات المتقدمين.

وهناك عدة مجالات أو أنواع للتفسير الموضوعي، تفاوت الباحثون في تحديدها، فمنهم مَنْ اقتصر على مجال واحد، وهو الموضوع القرآني، ومنهم من اقتصر على مجالين هما: الموضوع القرآني، والسورة القرآنية، ومنهم من جعلها ثلاثة مجالات بإضافة المصطلح أو المفردة القرآنية، ومنهم مَن جعلها ستة مجالات بإضافة موضوع في سورة، والأدوات أو الحروف، والمقالة القرآنية.

والتفسير الموضوعي له منهج خاص في الكتابة لا بد من الالتزام به والوفاء بأركانه، ولكلِّ مجالٍ منه خطواتٌ وإجراءاتٌ خاصة، في جمع المادة العلمية وصياغتها، وهناك أمور مشتركة بين هذه المجالات، وليس هذا مقام تفصيلها(١).

وقد يوجد شيء من التداخل بين هذه الأساليب الأربعة (التحليلي والإجمالي والمقارن والموضوعي)، ولاسيما بين الأول والثاني، فتجد بعض المؤلفين في التفسير التحليلي يميل إلى الصياغة الإجمالية في بعض المواضع، والعكس كذلك، حيث يحتاج بعضُ أصحاب التفسير الإجمالي إلى الوقوف عند كلمة معينة ويحلِّلُها، والعبرة بالمَنْحَى الغالب على التفسير.

---

(١) انظر: "المدخل إلى التفسير الموضوعي"، ص: ٢٥؛ وزاهر بن عواض الألمعي، "دراسات في التفسير الموضوعي". (ط١, ١٤٢٥هـ)، ص: ٢٥؛ وزياد خليل الدغامين، "التفسير الموضوعي ومنهجية البحث". (ط١, دار عمار، ١٤٢٨هـ)، ص: ٢٢؛ ومصطفى مسلم، "مباحث في التفسير الموضوعي". (ط١, الرياض: دار التدمرية، ١٤٣٠هـ)، ص: ٢٥؛ وزيد عمر العيص، "التفسير الموضوعي بين التأصيل والتمثيل". (ط٢, الرياض: دار الحديث)، ص: ١١٤.

وبعض التفاسير المعاصرة انتهجتْ أكثرَ من أسلوب، حيث تقسم السورة إلى مقاطع، والمقاطع إلى فقرات، فتبين معاني الألفاظ الغريبة، ثم تذكر التفسير الإجمالي، ثم هدايات وفوائد الآيات، وبعضها يذكر أيضاً مشكل الإعراب، والقراءات، واللطائف البلاغية، وقد يتعرَّض بعضهم للمقارنة بين أقوال المفسرين، مثل تفسير المراغي، والتفسير المنير للزُّحَيلي، وأيسر التفاسير للجزائري.

المبحث الأول: تعريف التفسير المقارن

تعريف التفسير:

التَّفسير في اللغة: مصدر فَسَرَ، أو فَسَّرَ، وهو الإيضاح والبيان، والكشف عن المغطَّى(١).

وقد قيل: الفَسْرُ (مصدر فَسَرَ بالتخفيف)، والتَّفْسِيْرُ (مصدر فَسَّرَ بالتَّضْعِيْف) بمعنىً واحد.

وقيل إن التَّفْسِيْرَ مختصٌ ببيان المعقولات؛ لدلالة صيغة المُضَاعَفَةِ على التَّكثير في المصدر، حيث إن بيان المعقولات يكلِّف الذي يُبَيِّنها كثرةَ القول(٢).

وفي الاصطلاح له تعريفات كثيرة، من أوضحها و أوجزها: بيان معاني القرآن الكريم(٣).

---

(١) انظر: أحمد بن فارس القزويني، "مقاييس اللغة". تحقيق: عبدالسلام هارون، (ط٢, مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي, ١٣٩٩هـ)، ٢: ٣٥٥؛ ومحمد بن مكرم بن منظور، "لسان العرب". تحقيق: عبدالله عبدالكبير وزميليه، (القاهرة: دار المعارف)، ٦: ٣٤١٢.

(٢) انظر: محمد الطاهر بن عاشور، "تفسير التحرير والتنوير". (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم)، ١: ١٠.

(٣) محمد بن صالح العثيمين، "أصول في التفسير". (ط١, الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ)، ص: ٢٨.

وعرَّفه الكافِيَجِي بقوله: "هو كشفُ معاني القرآنِ، وبيانُ المراد". محمد بن سليمان الكافيجي, "التيسير في قواعد علم التفسير". تحقيق: ناصر المطرودي، (ط١, بيروت: دار القلم، ١٤١٠هـ) ص: ١٢٤.

=

تعريف المُقَارَن:

المُقَارَن: مشتقٌ من قَرَنَ، بمعنى الجمع والمصاحبة، يقال: قارنتُ بين الشيئين، أي جمعتُ بينهما(١)، وقرنتُ الشيءَ بالشيءِ: وَصَلْتُهُ به، وقارَنْتُهُ قِرَاناً: صاحَبْتُهُ(٢).

وأما المقارنة في الاصطلاح الحديث فهي: الموازنة بين الأشياء(٣).

وعرَّفها بعضهم بقوله: "مقارنةُ الرأي بالرأي: مقابلته أو موازنته به، ليُعْرَفَ مدى اتفاقهما أو اختلافهما، وأيهما أقوى وأسدُّ بالدليل"(٤).

وعرَّفها آخر بقوله: "الموازنة بين شيئين أو أكثر والمقابلة بينهما، بُغْيَةَ بيان أوجه التماثل والتمايز والاختلاف والائتلاف، ثم الترجيح بالأدلة"(٥).

وهذا المصطلح (المُقَارَن) بهذا المعنى، لم يشتهر إلا في العصر الحديث، بخلاف مصطلح (الموازنة) فقد استعمل في وقت مبكر(٦).

الفرق بين المقارنة والموازنة:

الموازنة في اللغة: المعادلة والمقابلة والمحاذاة(٧).

وعرَّفه ابن عاشور بقوله: "هو اسم للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن وما يستفاد منها باختصار أو توسع". ابن عاشور، "التحرير والتنوير", ١: ١١.

(١) القزويني، "مقاييس اللغة", ٥: ٧٦.

(٢) إسماعيل بن حماد الجوهري، "الصحاح". تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، (ط٤, بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ), ٦: ٢١٨١.

(٣) إبراهيم أنيس وزملاؤه، "المعجم الوسيط". (استانبول: المكتبة الإسلامية)، ص: ٧٣٠, مادة (قرن).

(٤) محمد فتحي الدُّريني، "الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب". (ط٣, منشورات جامعة دمشق، ١٤١١هـ)، ص: ٥.

(٥) انظر: مصطفى إبراهيم المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية "مجلة الشريعة والقانون في جامعة الشارقة ٢٦، (١٤٢٧هـ): ١٤٥.

(٦) انظر: المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية", ص: ١٤٥.

(٧) محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، "القاموس المحيط". (ط١, بيروت: دار الكتب العلمية, ١٤١٥هـ)، ٤: ٢٨٣.

وفي الاصطلاح المعاصر: النظر في الآراء المختلفة، للجمع بينها أو الترجيح عند تعارضها[١].

ومن الباحثين مَنْ لم يفرّق بين المقارنة والموازنة في التعريف[٢] والاستعمال، ومنهم من فرَّق بينهما، فجعل المقارنة لجمع الأقوال والمقابلة بينها، أما الموازنة فهي: عرض الأقوال وبيان أدلتها والترجيح بينها[٣].

وأكثر الدراسات المعاصرة في علوم القرآن وغيرها، تستخدم مصطلح (المقارنة) بمعنى (الموازنة)، ولا مشاحة في الاصطلاح، فإن الترجيح بين الأقوال والحكم عليها نتيجة مقصودة عند إجراء المقارنة، وإن كان استعمالُ لفظِ (الموازنة) أصحَّ وأقرب من لفظ (المقارنة)، من جهة الدِّلالة اللُّغوية.

المراد بالتفسير المقارن:

أول من أطلق مصطلح (التفسير المقارن) الدكتور أحمد السيد الكومي، كما يأتي بيانه في المبحث التالي، وقد عَرَّفَهُ بقوله: "هو بيان الآيات القرآنية على ما كتبه جَمْعٌ من المفسرين، بموازنة آرائهم والمقارنة بين مختلف اتجاهاتهم، والبحث عمَّا عساه يكون من التوفيق بين ما ظاهره مختلف من آيات القرآن والأحاديث، وما يكون من ذلك مؤتلفاً أو مختلفاً من الكتب السماوية الأخرى"[٤].

وتبعه في هذا التعريف بعضُ مَنْ جاء بعده[٥]، وانتقده عددٌ من الباحثين، نظراً لتوسُّعِهِ –رحمه الله– في ذكر وجوه المقارنة، حيث أدخل فيها:

---

(١) انظر: المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية"، ص: ٣٦.

(٢) حيث فسَّر بعضُهم المقارنةَ بالموازنة، والعكس كذلك، حيث فسر آخرون الموازنة بالمقارنة. انظر: روضة عبدالكريم فرعون، "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق"، ص: ٤١.

(٣) انظر: المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية"، ص: ٤٠. ومنهم من فرق بينهما من وجوه أخرى.

(٤) انظر: الكومي، "التفسير الموضوعي للقرآن الكريم"، ص: ١٧.

(٥) وممن تبعه في هذا التعريف: عبدالحي حسين الفرماوي، "البداية في التفسير الموضوعي". (ط٢, القاهرة: مطبعة الحضارة العربية، ١٩٧٧م)، ص: ٤٥؛ وأحمد جمال العمري, "دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني". (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ)، ص: ٤٤.

- المقارنة بين اتجاهات المفسرين.
- موهم التعارض بين الآيات.
- موهم التعارض بين القرآن الكريم والسُّنَّة النَّبوية.
- المقارنة بين ما ورد في القرآن الكريم، وكتب أهل الأمم السابقة.

وهذه القضايا قد يحتاجها أو يوظِّفُها الباحثُ في التفسير المقارن في بعض المسائل، لكنها غير مقصودة لذاتها، وبالتالي لا داعي لذكرها في التعريف.

وهناك تعريفات متعددة للتفسير المقارن، مبنيةٌ على تحديد ماهيته وحدوده، ومن التعريفات المذكورة فيه ما يلي:

-"وهو الذي يتتبع فيه المفسرُ آيةً من القرآن، أو جملة من الآيات، ليستطلع آراء المفسرين فيها، ويقارن بين أقوالهم، ويستخلص نتائج المقارنة سواء من معاني الآيات الكريمة، أو من كلام المفسرين"(١).

وهو تعريف جيد في الجملة، اقتصر على نوع واحد من المقارنة، وهو المقارنة بين أقوال المفسرين، وأخرج الوجوه الأخرى للمقارنة.

لكن يلاحظ أنه جعل المقارنة لآية واحدة أو جملة من الآيات، كآيات الحج أو الصيام(٢)، وهذا فيه توسُّع، وهو -في نظري- أقرب إلى المقارنة بين مناهج المفسرين، لأن الآيات المتعددة، فيها مسائلُ أو معانٍ متعددة يختلف فيها المفسرون.

فدراسة كل مسألة على حِدَةٍ أوضح، ولا سيما إذا قلنا إن التفسير المقارن أو المقارنة تكون ضمن فقرات التفسير التحليلي، كما هو صنيع المفسرين قديماً وحديثاً.

-عَرَّفَهُ الأستاذ الدكتور مصطفى المِشْنِيُ بقوله: هو الموازنة بين آراء المفسرين في بيان الآيات القرآنية، والمقارنة بين مناهجهم، ومناقشة ذلك وفق منهجية علمية موضوعية"(٣).

---

(١) "المدخل إلى التفسير الموضوعي"، ص: ١٧.

(٢) "المدخل إلى التفسير الموضوعي"، ص: ١٧.

(٣) المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية"، ص: ١٤٨. ويُعَدُّ الدكتور مصطفى المِشْنِيُ، أولَ من كتب دراسة مستقلة مفصَّلة في تأصيله.

ويلاحظ أنه أدخل المقارنة بين المناهج، وهذا غير مسلَّم، فالمقارنة بين مناهج المفسرين مختلفة عن المقارنة بين الأقوال أو الآراء التفسيرية، ولها دراسات خاصة بها، ولا سيما في العصر الحاضر.

-عَرَّفَهُ الأستاذ الدكتور أحمد سعد الخطيب بقوله: "هو لون من التفسير يرتكز على جمع أقوال المفسرين في الموضع الواحد، للموازنة بينها وبيان الراجح منها"(١).

وهو تعريف جيد مختصر، مقصور على الموضع الواحد، لكن قوله "لون من التفسير" قد يفهم منه أنه لون مختلف عن غيره، والواقع أنه داخل في التفسير التحليلي.

-عَرَّفَتْهُ الدكتورة روضة عبد الكريم فرعون بقولها: "بيان كلام الله تعالى بالراجح من الأقوال التفسيرية، المختلفة اختلافًا حقيقيًا معتبرًا، بعد الموازنة بينهما في ضوء منهجية علمية منضبطة"(٢).

وهو تعريف جيد في الجملة، ومحصور في التفسير الذي هو بيان معاني القرآن، لكن يلاحظ عليه أنها قيَّدته بالأقوال التفسيرية، المختلفة اختلافًا حقيقيًا معتبرًا، وهو قيد غير لازم؛ لأن المفسرين كثيراً ما يحكون في تفاسيرهم خلافَ التنوُّع بأقسامه، وهي داخلة في التفسير المقارن في الجملة، ما دام أن المفسرين حكوها أقوالاً، وهناك من يظنها أنها أقوالٌ مختلفة.

-وعَرَّفَهُ الدكتور محمود العاني بقوله: "هو بيان اختلاف المفسرين وآرائهم في معاني النصوص القرآنية ودلالاتها، واستيضاح مناهجهم من فنون المعارف، ورصد تعدد اتجاهاتهم بالأسباب والدوافع، ومناقشته ضمن منهجية علمية موضوعية ناجعة، ليتحصل الرأي الراجح من مرجوحه استنادًا إلى أدوات الترجيح وضوابطه"(٣).

ثم بيَّن أن هذا التعريف ينبني على أركان أربعة:

١- اختلاف أقوال المفسرين في بيان المعنى.

---

(١) أحمد سعد الخطيب، "مفاتيح التفسير، معجم شامل لما يهم المفسر معرفته من أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته ومهماته". (ط١, الرياض: دار التدمرية، ١٤٣١هـ)، ١: ٣٦٣.

(٢) روضة عبدالكريم فرعون، "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق"، ص: ٤٣.

(٣) محمود عقيل العاني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية تطبيقية". (ط١, دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ١٤٤٠هـ)، ١: ١٥٤.

٢- استيضاح مناهج المفسرين.

٣- رصد تعدد الاتجاهات التفسيرية بالأسباب والدوافع.

٤- المناقشة المنهجية المستندة إلى أدوات الترجيح وضوابطه، للتوصُّل إلى الصواب.

وهذا التعريف مع طوله يلاحظ أنه اشتمل على ذكر أدوات الدراسة والترجيح، وهذا أمر خارجٌ عنه، فالركن الثاني والثالث يمكن الاستعانة بهما على الموازنة والترجيح بين الأقوال، أما أن يشتغل المفِّسِرُ ببيان منهج كل مفسر واتجاهه وطريقته، فهذا غير مطلوب، إلا في الدراسات المقارنة بين مناهج المفسرين.

وعرفه الدكتور جهاد النُّصيرات بقوله: "الموازنة بين الآراء التفسيرية، في ضوء منهجية علمية"(١).

ثم شرح مراده بـ(الآراء التفسيرية) بقوله: "تشمل ما إذا كان لمفسر واحد في أكثر من تفسير أو لمجموعة من المفسرين، وسواء كانت لآية واحدة أو أقل أو أكثر مجتمعة أو متفرقة"(٢).

وهو تعريف مختصر، مقصور على الآراء التفسيرية، لكن يلاحظ عليه ما يلي:

١- عدم إدخال قيد الترجيح، وقد علَّل ذلك بأن الأقوال قد تكون كلها مقبولة، ولأن لفظ (الموازنة) يتضمن محاولة الترجيح والجمع بينها.

ويناقش بأن الترجيح يُفترض أن يكون مقصدًا وركناً أساساً في المقارنة أو التفسير المقارن، فينبغي أن يذكر في التعريف، وأما كون الأقوال كلها مقبولة، أو كون القول الراجح لم يظهر في بعض المسائل، فلا يمنع من ذكر هذا القيد؛ لأن المفسِّرَ المقارنَ يلزمه أن يوازن بين الأقوال ويبين الراجحَ منها، والغالب أن يظهر له الراجح، فإن لم يظهر فهو سيبين رأيه في المسألة ولو كان التَّوقُّف.

(١) جهاد محمد النصيرات، "التفسير المقارن إشكالية المفهوم". مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثلاثون ١، (٢٠١٥م): ٥٦.

(٢) النصيرات، "التفسير المقارن إشكالية المفهوم", ص: ٥٦.

٢– أنه أدخل المقارنة بين أقوال المفسر الواحد في أكثر من تفسير، إذا كان له عدة كتب في التفسير، وهذا غير داخل –في نظري– إلا أن يكون عَرَضَاً لمزيد إيضاح أو كشف إشكال، وإلا كان داخلاً في دراسة مناهج المفسرين.

٣– أنه جعل المقارنة لآية واحدة، أو جملة من الآيات، وهذا محل نظر، كما سبق، في مناقشة التعريف الأول.

هذه جملة من التعريفات المذكورة للتفسير المقارن، وبينها اختلاف ظاهر في حدوده وما يدخل تحته وما يخرج، وهذا يدلُّ على أنه ليس أسلوباً مستقلاً بل هو داخلٌ في التفسير التحليلي، ولا سيما أن بعض مَنْ عَرَّفَ التفسير المقارن ذكروا له أمثلة من كتب التفسير القديمة والحديثة.

وأما المقارنة بين مناهج المفسرين واتجاهاتهم وكتبهم فقد جعلها بعضُهم لوناً من ألوان التفسير المقارن، كما في التعريفات السابقة، والظاهر أنها ليست داخلة في التفسير المقارن، وإن كانت مقصودة في دراسات أخرى، وفيها أبحاث مهمة ومتميزة، شأنها شأن الدراسات المقَارَنة الأخرى، وسيأتي مزيد بيان لذلك في المبحث الثالث.

والمقارنة أو الموازنة بين أقوال المفسرين التي هي أحد إجراءات التفسير التحليلي الموسَّع يمكن أن تُعَرَّف بما يلي: بيان الآيات القرآنية بإيراد أقوال المفسرين فيها وأدلتهم، مع الموازنة بين آرائهم، وبيان الراجح منها.

المبحث الثاني: نشأة التفسير المقارن

مصطلح[١] (التفسير المقارن) لم يظهر إلا في العصر الحديث، وأول من أطلقه – حسب علمي–الأستاذ الدكتور أحمد السيد الكومي [ت: ١٤١١هـ] في كتابه (التفسير الموضوعي)[٢] وقد صدرتْ الطبعة الأولى منه عام ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م، ويبدو أن الكتاب قد أُلِّف قبل ذلك، لكن تأخَّرت طباعته.

(١) المصطلح ما اتفقتْ على وضعه طائفةٌ مخصوصة. انظر: أنيس، "المعجم الوسيط", ص: ٥٢٠.

(٢) انظر: الكومي، "التفسير الموضوعي للقرآن الكريم"، ص: ١٧؛ ويقال إن (التفسير المقارن) كان مقرراً دراسياً في جامعة الأزهر قبل ذلك، انظر: روضة عبدالكريم فرعون، "التفسير المقارن بين النظرية =

وأما من حيث التطبيق العملي فهو موجود في كتب التفسير المتقدمة.

وقد بالغ بعضُ الباحثين[1] فذهبوا إلى أن بذوره وجدت في عصر النبوة، مع نشأة التفسير، ثم أخذ في التوسُّع في العصور اللاحقة، فجعلوا نشأته مع نشأة التفسير، واستدلوا لذلك باجتهاد الصحابة ﷺ في فهم القرآن الكريم، وإقرار النبي ﷺ لذلك، وتصحيحه لفهمهم حينما يخطؤون.

واستدلوا لوجود التفسير المقارن في عصر الصحابة، بتفاوتهم في فهم القرآن، واختلافهم في تفسير بعض الآيات، والاستنباط منها.

كذلك جعلوا اختلاف التابعين في معاني بعض الآيات القرآنية، لوناً من ألوان التفسير المقارن، ولا سيما أن الخلاف في زمنهم أوسع منه في عصر الصحابة.

كما جعلوا من الجهود المتقدمة في التفسير المقارن مُدَوَّناتِ التفسير الأولى.

يقول الدكتور مصطفى المشني: "إن المتتَبِّع للتفسير ومراحله يجد أن التفسير المقارن من حيث الاستعمال قد لازم نشأةَ التفسير وبداياته، وإن لم يكن موجودًا بالحد الاصطلاحي الذي عُرف حديثاً، ضرورةَ أن اختلاف أفهام المفسرين من الصحابة، ومن جاء بعدهم، وتفاوت مداركهم، وتعدد مصادر التفسير وطرقه النقلية والعقلية، كل ذلك أدى إلى التباين والاختلاف في الآراء، وهذا بدوره اقتضى عرض الأقوال والنظر في أدلتها، ومناقشتها ثم الترجيح استنادًا إلى الدليل ..."[2].

والواقع أن التفسير المقارن لم يظهر في عصر النبوة ولا في الصحابة والتابعين؛ لأن طريقتهم في التفسير مختلفة عن طريقة المتأخرين، فتفسيرهم مختصر، مقصور على آرائهم أو مروياتهم، وأما المدوَّنات الأولى للتفسير فهي مقتصرة في الغالب على نقل أقوال السلف،

والتطبيق", ص: ٥٧، لكن لم أجد من نصَّ على ذكره أو عرَّفه قبل الشيخ أحمد الكومي.

(١) انظر: المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية", ص: ١٥٥؛ والعاني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية تطبيقية", ١: ١٧٥ وما بعدها؛ و روضة عبدالكريم فرعون، "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق", ص: ٥٢.

(٢) المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية", ص: ١٥٥.

دون موازنة وترجيح.

ولعل أول من مارس التفسير المقارن بصورة واضحة، هو الإمام محمد بن جرير الطبري [ت: ٣١٠هـ] في تفسيره الجليل (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، فقد نصَّ على ذلك في مقدمة كتابه، وطبق ذلك عملياً في عامة كتابه.

يقول –رحمه الله– مبيناً منهجه في كتابه: "ونحن في شرح تأويله، وبيان ما فيه من معانيه منشئون –إن شاء الله ذلك– كتابا مستوعباً لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعاً، ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافياً، ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه، ومبينو علل كل مذهب من مذاهبهم، وموضحو الصحيح لدينا من ذلك".

والناظر في هذا الكتاب القيِّم البديع يجد المقارنة أو الموازنة بين أقوال المفسرين ظاهرة متميزة، ولذلك أثنى عليه العلماء قديماً وحديثاً، وأفادوا منه، ونهلوا من معينه.

قال الخطيب البغدادي: "لم يُصَنِّفْ أحدٌ مثله"(١).

ثم توالت التفاسيرُ التي تُعْنَى بالمقارنة بين أقوال المفسرين وتوازن بينها، ومن ذلك:

- تفسير ابن العَربي القرطبي المالكي [ت: ٥٤٣هـ] أحكام القرآن.
- تفسير ابن عطية [ت:٥٤٦هـ] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.
- تفسير ابن كثير [ت:٧٧٤ هـ] تفسير القرآن العظيم.
- تفسير محمد الطاهر بن عاشور [ت:١٣٩٣ هـ] التحرير والتنوير من التفسير.
- تفسير محمد الأمين الشنقيطي [ت: ١٣٩٣ هـ] أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن.

وفي هذا العصر الحديث انتشرت الدراسات المقارنة وتطورت، ولا سيما الدراسات الأكاديمية، فكُتبتْ دراساتٌ كثيرة في التفسير المقارن، وغالبها رسائل علمية، وعامتها ليست

(١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد". تحقيق بشار عواد، (ط١, بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ)، ٢: ٥٤٨.

بعنوان: (التفسير المقارن)[1]، بل بعنوان: الترجيحات أو الاختيارات، أو الأقوال، أو الاستدراكات، أو التَّعَقُّبات، وغيرها، حيث تُدْرُسُ ترجيحاتِ مفسِّر معين دراسة مقارنة، بذكر أقوال المفسرين في محل الترجيح والاستدلال لها، ثم بيان القول الراجح وسبب الترجيح.

وهكذا في دراسة أقوال بعض العلماء في التفسير خارج كتب التفسير، واستدراكات بعض المفسرين على غيرهم.

كما توجد دراسات مقارنة مفردة في آيات معينة، وهذه تكون غالباً للآيات المشكلة.

وهناك مشروع لإخراج تفسير كامل مقارن للقرآن الكريم، من خلال رسائل جامعية، في جامعة العلوم الإسلامية العالمية في عَمَّان الأردن.

وهذه الدراسات المعاصرة امتازت بحسن العرض والترتيب، ونسبة الأقوال إلى قائليها، وتوثيقها من مصادرها، على تفاوت بينها في الجودة، وإن لم تخلُ من التكرار حيث تُدْرَسُ بعض الآيات أكثر من مرةً، لكن بعناوين مختلفة، مع اتحاد المضمون.

المبحث الثالث: نقد مصطلح التفسير المقارن

المقارنة والموازنة بين الأقوال والمناهج والكتب، مهمة ومفيدة في التفسير وعلوم القرآن وغيرها من العلوم، وهي تحتاج إلى دقِّة نظر، وتحليل عميق، واستيعاب لموضوع المقارنة وإحاطة بجوانبه، وقد كُتِبَتْ في ذلك دراساتٌ عديدة في مختلف الفنون.

ولا إشكال في هذا المصطلح سواء أطلقنا عليه (المقارنة) أو (الموازنة) واللفظ الأول أشهر، واللفظ الثاني أَصَحُّ، كما تقدم في المبحث الأول.

إنما الإشكال -في رأيي- في جعل (التفسير المقارن) قسيماً للتفسير التحليلي، وتصنيف كتب التفسير وفق هذين النوعين، وهذا غير صحيح، لوجوه متعددة أهمها ما يلي:

١- أن (التفسير المقارن) داخلٌ في التفسير التحليلي، لكن أصحاب التفسير التحليلي متفاوتون في إيراد أقوال المفسرين والموازنة بينها، وأكثر كتب التفسير المبسوطة تذكر أقوال المفسرين وتوازن بينها وتبيِّن الراجح منها، فهل تخرج هذه التفاسير من التفاسير التحليلية إلى المقارنة، أو يطلق عليها تحليلية مقارنة؟

(١) وهناك عدة رسائل ماجستير بعنوان: الوجوه والنظائر لمقاتل بن سليمان، دراسة تحليلية مقارنة.

٢– أن هناك وجوهاً أخرى للاختلاف بين أساليب المفسرين، مثل البسط والاختصار، فهل نجعلها أنواعاً أخرى قسيمةً للتفسير التحليلي، كالتفسير الموسوعي مثلاً؟

٣– إدخال المقارنة بين المناهج والاتجاهات والكتب، وهذا فيه نظر؛ لأن التقسيم هنا متعلق بالتفسير الذي هو بيان معاني القرآن، وفي سياق ذكر أساليب المفسرين في كتابة التفسير، وليس لمطلق الاختلاف والتفاوت بينهم.

ثم إن المقارنة بين المفسرين ليست مقتصرة على ذات التفسير، فقد تخرج عن ذلك إلى موقفهم من مسائل علوم القرآن، أو المقارنة بين مقدمات تفاسيرهم، أو المقارنة بينهم في إيراد القراءات القرآنية، وغير ذلك مما ليس داخلاً في بيان معاني الآيات.

٤– تصنيف كتب التفسير القديمة والحديثة إلى تفاسير مقارنة وتفاسير تحليلية، وهذا فيه إشكال وغموض؛ حيث إن بعض كتب التفسير تعتني بذكر الأقوال، ولكن لا تعتني بالترجيح غالباً، والعكس كذلك فهناك كتب تعتني بالترجيح لكن لا تستوعب الأقوال والأدلة، فهل تخرج هذه الكتب عن حد التفسير المقارن، وتكون من جملة التفاسير التحليلية، غير المقارنة؟

أمَّا إذا طبقنا خطوات الكتابة في التفسير المقارن التي يذكرها بعضُ من كتب في تأصيله[(١)]، على كتب التفسير، فإننا لن نجد من التزم بها إلا عددٌ قليلٌ جداً.

وقد رأينا الاختلاف، بل التباين بين الباحثين في تحديد مفهوم التفسير المقارن، وهذا يدل على أن وضع هذا المصطلح، غير مبني على تَصَوُّرٍ كامل، وكان أولَ من أطلقه –كما تقدم– الدكتور أحمد السيد الكومي، في تمهيده للتعريف بالتفسير الموضوعي، لتقريب مفهوم هذا الأسلوب الجديد من أساليب التفسير، الذي كان في بواكير ظهوره.

وهناك فرقٌ بين التفسير المقارن، وبين الدراسات المقارنة التي لها حدودٌ واضحه وفروق ظاهرة بينها وبين غيرها، كالفقه المقارن مثلاً، فهو مختلف تماماً عن الفقه المذهبي، بغض

(١) انظر: العاني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية تطبيقية", ص: ٦٧٧/٢ وما بعدها؛ وروضة عبدالكريم فرعون، "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق", ص: ٦٥ وما بعدها.

النظر عن البسط والإيجاز فيه، ولذلك أضحى هذا المصطلح الحديث[١] (الفقه المقارن) واضحاً مشهوراً، متميزاً عن الفقه غير المقارن أو الفقه المذهبي.

وأما دراسة اختلاف المفسرين وأسبابه والموقف منه، فهو أمرٌ مهم، وهذا موجود في كتب أصول التفسير المفردة والشاملة[٢].

ويلاحظ أن بعض الكاتبين في منهج التفسير المقارن توسَّعوا في الحديث عن موضوع اختلاف المفسرين، وأسباب ذلك، ومنهج التعامل معه، وقواعد التفسير، وتطبيقاتها، وإعمالها في الترجيح[٣]، فلم يأتوا بإضافة تذكر على ما في كتب أصول التفسير.

فإن قيل: هذا المصطلح (التفسير المقارن) مثل غيره من المصطلحات الجديدة المعاصرة، كالتفسير التحليلي والتفسير الإجمالي، ومناهج المفسرين، وغيرها من المصطلحات الشائعة في علوم القرآن وغيرها، والهدف منها تقريب العلوم وتوضيحها، ولا مشاحة في الاصطلاح.

فالجواب عن ذلك: أن تقريب العلوم وتسميتها واستقلال بعضها عن بعض، أمرٌ مطلوب، فالعلوم متجدِّدة ومتطورة، منذ ظهورها، وكم ترك الأولُ للآخر، لكن تشقيقها وتفريقها من غير حاجة لا داعي له، بل فيه عَنَاءٌ على طلاب العلم، وتشتيتٌ لأذهانهم.

وقد اطَّلعتُ على معظم ما كتب حول تأصيل (التفسير المقارن) وفيها رسائل دكتوراه، فلم أرهم أثبتوا علماً أو منهجاً واضح المعالم، يختلف عمَّا هو موجود في كتب أصول التفسير، من جهة التأصيل، أو كتب التفسير التحليلي، من جهة التطبيق، وإن كانت بعض هذه

(١) وكان يُسمَّى: (علم الخلاف) عند المتقدمين. انظر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، "الموسوعة الفقهية الكويتية". (ط٢, الكويت، ١٤٠٤هـ)، ١: ٥١.

(٢) انظر: أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، "مقدمة في أصول التفسير". تحقيق: عدنان زرزور، (مكة: دار الرسالة، ١٤١٥هـ), ص: ٨٩، ومحمد الشايع "أسباب اختلاف المفسرين" ، (مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ).

(٣) انظر: العاني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية تطبيقية", ص: ٦٧٧/٢ وما بعدها؛ وروضة عبدالكريم فرعون، "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق", ص: ٩٧ وما بعدها.

الدراسات أو الرسائل قويةً منهجاً وصياغةً.

أضف إلى ذلك أن بعضهم شققوا هذا الأسلوب من التفسير، وجعلوا له ألواناً أو أنواعاً أو وجوهاً متعددة، كما تقدم المبحث الأول، ومنها:

١– المقارنة التحليلية بين المفسرين في معنى آية معينة.

٢– المقارنة التحليلية بين المفسرين في معنى مجموعة من الآيات، أو موضوع معين، وعبَّر عنها بعضهم بالمقارنة الموضوعية(١).

٣– المقارنة بين اتجاهات المفسرين ومناهجهم.

وتوسَّع الكومي –كما تقدم– فأدخل:

٤– المقارنة بين نص قرآني وحديث نبوي.

٥– المقارنة بين ما ورد في القرآن الكريم وكتب أهل الأمم السابقة.

وقد أُفرد مقررٌ دراسي للتفسير المقارن، في بعض الجامعات في مرحلة الدراسات العليا (الدكتوراه)، إضافةً إلى مقرر التفسير التحليلي، وأصول التفسير(٢)، وهذا غريب، حيث يُفترض في دراسة طالب الدكتوراه لمقرر التفسير التحليلي أن تكون موسَّعةً مشتملةً على دراسة أقوال المفسرين ونقدها.

أما تفريق المقررات تبعاً لوجود مصطلح جديد، ففيه تشتيتٌ للطلاب وإرهاق لهم، وتكرارٌ عليهم.

ووجود إضافة قليلة في بعض هذه المقررات لا يستدعي إفرادها، بل دمجها مع أمثالها أولى، تخفيفاً على الطلاب، واستغلالاً لساعتها في مقررات أو برامج أخرى تبني ملكتهم وتنمّي قدراتهم البحثية(٣).

(١) انظر: المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية", ص: ١٦٤.

(٢) انظر: مركز تفسير للدراسات القرآنية، "بحوث المؤتمر الدولي الثاني لتطوير الدراسات القرآنية". (الرياض، ١٤٣٦هـ) , ٢: ٢٧, ١١٦ وما بعدها.

(٣) انظر: مركز تفسير، "بحوث المؤتمر الدولي الثاني لتطوير الدراسات القرآنية", ٢: ٣٠.

المبحث الرابع: منهج المقارنة بين أقوال المفسرين

المقارنة بين أقوال المفسرين[1] والترجيح بينها، أمرٌ مهم وله ثمرات عديدة، إذا كان وفق منهج سديد وخطوات صحيحة، وكان النقد والاعتراض في المبحث السابق على مصطلح (التفسير المقارن) وجعله قسيماً للتفسير التحليلي، وتصنيف كتب التفسير وفق هذين النوعين، أما ذات المقارنة والموازنة بين الأقوال والآراء التفسيرية فهي مفيدة جداً، وهي من أهم ميزات كتب التفسير المبسوطة، القديمة والمعاصرة، ومن ثمرات المقارنة بين أقوال المفسرين ما يلي:

– رفع المستوى العلمي للدارس، وتنمية مَلَكَة التحليل والنقد لديه، إذ إن المقارنة والنقد من مهارات التعلُّم العليا.

– تحرير المسائل المختلف فيها بين المفسرين، والجمع بين ما يُظَنُّ أنه مختلف، وتمييز اختلاف التنوُّع من اختلاف التضاد.

– الردُّ على الأقوال التفسيرية الشاذة والباطلة، التي يثيرها بعضُ أهل الأهواء، مع مخالفتها لإجماع السلف، وأئمة المفسرين.

– التعرُّف على اتجاهات المفسرين، ومناهجهم في الاستدلال والترجيح، ومصادرهم، وأساليب عرضهم للأقوال، ومناقشتها، وهذه الثمرة ليست مقصودة لذاتها هنا، لكنها نتيجة ظاهرة للدراسات المقارنة.

ولكن لا بد أن تكون هذه الدراسات المقارنة بين أقوال المفسرين، وفق منهج صحيح وخطوات سليمة؛ لكي تتوصَّل إلى نتائج صحيحة مفيدة، وأهم هذه الخطوات ما يلي:

١– التأكد من وجود خلاف بين المفسرين فيها؛ لأنه إذا ثبت إجماعُ المفسرين في معنى آية من الآيات فإنه لا يُنظر فيما يخالفه.

---

(١) أما المقارنة بين اتجاهات المفسرين ومناهجهم فالأصح أنها غير داخلة في (التفسير المقارن) كما سبق، وإن كانت مهمة ومفيدة، ولها منهج مختلف كما هو معلوم، ويلاحظ أن بعض مَنْ كتب في تأصيل (التفسير المقارن) لم يفرق تفريقاً واضحاً بين منهج وخطوات الدراسة في كل منهما.

٢– عدم الالتفات إلى الأقوال الشاذة، والمبنية على الأهواء الباطلة، المخالفة لما ثبت في السنة أو قواعد الشريعة، أو اللغة العربية.

٣– عند ورود الخلاف ينبغي اتِّباع الخطوات التالية:

أ- التأمل فيه، وتحرير محل الخلاف.

ب- جمع أقوال المفسرين فيه من السلف ومَنْ بعدهم، ومعرفة نوع الخلاف، هل هو من باب اختلاف التنوع أو اختلاف التضاد.

ج- معرفة سبب الخلاف.

د- محاولة الجمع بين الأقوال إن أمكن.

هـ- بيان الراجح من الأقوال، مع الاستدلال له، وبيان سبب ترجيحه، وثمرة الخلاف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً الطريقة المثلى لعرض الخلاف: "أحسن ما يكون في حكاية الخلاف، أن تُسْتَوْعَبَ الأقوال في ذلك المقام، وأن يُنَبَّهَ على الصحيح منها، ويُبطل الباطل، وتُذكر فائدة الخلاف وثمرته؛ لئلا يطول النزاع والخلاف فيما لا فائدة تحته، فيشتغل به عن الأهم.

فأما من حَكى خلافاً في مسألة ولم يَستوعب أقوالَ الناس فيها فهو ناقص؛ إذ قد يكون الصواب في الذي تركه أو يحكي الخلاف ويطلقه، ولا ينبه على الصحيح من الأقوال فهو ناقص أيضا؛ فإن صحَّح غير الصحيح عامدا فقد تعمد الكذب، أو جاهلا فقد أخطأ.

كذلك من نصب الخلاف فيما لا فائدة تحته أو حكى أقوالاً متعددة لفظًا، ويرجع حاصلها إلى قول أو قولين معنىً، فقد ضيع الزمان، وتكثَّر بما ليس بصحيح، فهو كلابس ثَوْبَيْ زُوْرٍ. والله الموفق للصواب"(١).

وينبغي لمنْ يقوم بالمقارنة بين أقوال المفسرين أن يتحلَّى بأمرين:

الأول: أن تكون لديه القدرة أو الأدوات اللازمة لممارسة المقارنة، من حسن الفهم، ومعرفة طرق الاستدلال والترجيح، مع معرفة علم التفسير وأصوله ومصادره، ومناهج المفسرين واتجاهاتهم، والعلم بموضوع المقارنة.

---

(١) انظر: ابن تيمية، "مقدمة في أصول التفسير", ص: ٨٩.

الثاني: أن يتصف بالأمانة العلمية والإنصاف، والتجرد عن الهوى، والبحث عن المحتملات الصحيحة للأقوال، والتأنِّي في الحكم على الأقوال، والأدب مع العلماء، وعدم المسارعة في تخطئتهم(١).

وعلى هذا المنهج سار محققو المفسرين ونُقَّادُهم كابن جرير الطبري، وابن عطية الأندلسي، وابن كثير الدمشقي(٢).

والمقارنة بين أقوال المفسرين داخلةٌ في التفسير التحليلي كما سلف، فلا حاجة لإفرادها في مقرر دراسي مستقل، أو تأليف تفاسير كاملة خاصة بها.

فأما الجانب التأصيلي لها فيكون في كتب أصول التفسير، في باب اختلاف المفسرين، أو يكون من المقدمات الممهِّدات للتفسير التحليلي، سواء في كتب التفسير، أو المقررات الدراسية.

وأما الجانب التطبيقي فيكون ضمن فقرات أو إجراءات التفسير التحليلي، إذا كان موسَّعاً، بخلاف التفاسير المختصرة، المؤلَّفة للعامَّة أو المبتدئين، فلا يناسب فيها عرض أقوال المفسرين والموازنة بينها، كما هو معلوم.

وطريقة عرض الأقوال والموازنة بينها، تختلف من جهة البسط، والصياغة، والترتيب، باختلاف الكتب والباحثين، وأغراضهم، ومناهجهم، لكن لا بد من مراعاة الإجراءات والضوابط المذكورة آنفاً.

---

(١) انظر: المشني، "التفسير المقارن دراسة تأصيلية", ص: ١٨٥.

(٢) انظر: أحمد نصري، "المنهج النقدي في تفسير الطبري أصوله ومقوماته". (ط١, مركز التراث الثقافي المغربي، ١٤٣٣هـ)، ص: ١٦٧ وما بعدها؛ محمد صالح سليمان، "الصناعة النقدية في تفسير ابن عطية". (الرياض: مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٧هـ)، ص: ٧٣ وما بعدها؛ إيمان بنت حمد الجاسر، "المنهج النقدي في تفسير الإمام ابن كثير". (الرياض: الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه، ١٤٣٧هـ)، ص٥٦ وما بعدها.

الخاتمة

وفي ختام هذا الموضوع أَذْكُرُ أهم النتائج التي ظهرتْ من خلال مباحثه، وهي كما يلي:

١) مصطلح (التفسير المقارن) مصطلحٌ معاصر، وقد اختلف الباحثون المعاصرون في تعريفه، كما اختلفوا في أنواعه، وهذا يدل على أن وضع هذا المصطلح، لم يكن مبنياً على تَصَوُّرٍ كامل.

٢) التعريف المختار للمقارنة أو الموازنة بين أقوال المفسرين هو: بيان الآيات القرآنية بإيراد أقوال المفسرين فيها وأدلتهم، مع الموازنة بين آرائهم، وبيان الراجح منها.

٣) لا إشكال في هذا المصطلح (التفسير المقارن) سواء أطلقنا عليه (المقارنة) أو (الموازنة) إنما الإشكال –في رأيي– في جعله قسيماً للتفسير التحليلي، وتصنيف كتب التفسير وفق هذين النوعين، وهذا غير صحيح، لوجوه متعددة.

٤) لم يظهر هذا المصطلح (التفسير المقارن) إلا في العصر الحديث، وأول من أطلقه – حسب علمي– الأستاذ الدكتور أحمد السيد الكومي [ت: ١٤١١هـ] في كتابه (التفسير الموضوعي).

٥) لم أَرَ الذين كتبوا في تأصيل (التفسير المقارن) أثبتوا علماً أو منهجاً واضح المعالم، يختلف عمَّا هو موجود في كتب أصول التفسير، من جهة التأصيل، أو كتب التفسير التحليلي، من جهة التطبيق.

٦) المقارنة بين أقوال المفسرين داخلةٌ في التفسير التحليلي، ضمن فقراته أو إجراءاته، إذا كان موسَّعَاً، فلا حاجة لإفرادها في مقرر دراسي مستقل، أو تأليف تفاسير كاملة خاصة بها.

وأما الجانب التأصيلي لها فيكون في كتب أصول التفسير، في باب اختلاف المفسرين، أو يكون من المقدمات الممهِّدات للتفسير التحليلي، سواء في كتب التفسير، أو المقررات الدراسية.

وأخيراً أُوصي بما يلي:

١) ضبط المصطلحات العلمية في التفسير وعلوم القرآن، وتحديد مفاهيمها، وعدم التَّكَلُّف في إيجادها.

٢) دراسة المقارنة بين أقوال المفسرين ضمن التفسير التحليلي، وعدم إفراده في مؤلفات أو مقررات خاصة، ما لم تقتض الحاجةُ إفرادَ مسائل معينة منه، كدراسة ترجيحات أو استدراكات مفسِّر معين، أو دراسة آية مشكلة.

٣) صياغة منهج واضح، للدراسات المقارَنة في التفسير ومناهج المفسرين وعلوم القرآن، ووضع إجراءات محددة لكل مجال من مجالات المقارنة، بحيث تكون دليلاً للباحث في هذا الباب.

المصادر والمراجع

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. "مقدمة في أصول التفسير". تحقيق عدنان زرزور. (مكة: دار الرسالة، ١٤١٥هـ).

ابن عاشور، محمد الطاهر. "تفسير التحرير والتنوير". (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم).

ابن منظور، محمد بن مكرم. "لسان العرب". تحقيق: عبدالله عبدالكبير وزميليه. (القاهرة: دار المعارف).

الألمعي، زاهر بن عواض. "دراسات في التفسير الموضوعي". (ط١، ١٤٢٥هـ).

أنيس، إبراهيم، وزملاؤه. "المعجم الوسيط". (استانبول: المكتبة الإسلامية).

الجاسر، إيمان بنت حمد. "المنهج النقدي في تفسير الإمام ابن كثير". (الرياض: الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه، ١٤٣٧هـ).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. "الصحاح". تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. (ط٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ).

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. "تاريخ بغداد". تحقيق بشار عواد. (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٢هـ).

الخطيب، أحمد سعد. "مفاتيح التفسير، معجم شامل لما يهم المفسر معرفته من أصول التفسير وقواعده ومصطلحاته ومهماته". (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٣١هـ).

الدُّريني، محمد فتحي. "الفقه الإسلامي المقارن مع المذاهب". (ط٣، منشورات جامعة دمشق، ١٤١١هـ).

الدغامين، زياد خليل. "التفسير الموضوعي ومنهجية البحث". (ط١، دار عمار، ١٤٢٨هـ).

سليمان، محمد صالح. "الصناعة النقدية في تفسير ابن عطية". (الرياض: مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٧هـ).

الطبري، محمد بن جرير. "جامع البيان عن تأويل القرآن". تحقيق عبدالله التركي. (ط١، القاهرة: دار هجر، ١٤٢٢هـ).

العاني، محمود عقيل. "التفسير المقارن دراسة تأصيلية تطبيقية". (ط١، دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية، ١٤٤٠هـ).

عباس، فضل حسن. "التفسير أساسياته واتجاهاته". (ط١، عمان: مكتبة دنديس، ١٤٢٦هـ).

العثيمين، محمد بن صالح. "أصول في التفسير". (ط١، الدمام: دار ابن الجوزي، ١٤٢٣هـ).

العمري، أحمد جمال. "دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني". (ط٢، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٢١هـ).

العيص، زيد عمر. "التفسير الموضوعي بين التأصيل والتمثيل". (ط٢، الرياض: دار الحديث).

فرعون، روضة عبدالكريم. "التفسير المقارن بين النظرية والتطبيق". (ط١، الأردن: دار النفائس، ١٤٢٦هـ).

الفرماوي، عبدالحي حسين. "البداية في التفسير الموضوعي". (ط٢، القاهرة: مطبعة الحضارة العربية، ١٩٧٧م).

الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب. "القاموس المحيط". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ).

القزويني، أحمد بن فارس. "مقاييس اللغة". تحقيق: عبدالسلام هارون. (ط٢، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٩هـ).

الكافيجي، محمد بن سليمان. "التيسير في قواعد علم التفسير". تحقيق: ناصر المطرودي، (ط١، بيروت: دار القلم، ١٤١٠هـ).

الكومي، أحمد السيد. "التفسير الموضوعي". (ط١، ١٤٠٢هـ).

محمد، مصطفى مسلم. "مباحث في التفسير الموضوعي". (ط١، الرياض: دار التدمرية، ١٤٣٠هـ).

مركز تفسير للدراسات القرآنية. "بحوث المؤتمر الدولي الثاني لتطوير الدراسات القرآنية". (الرياض، ١٤٣٦هـ).

المشني، مصطفى إبراهيم. "التفسير المقارن دراسة تأصيلية". مجلة الشريعة والقانون في جامعة الشارقة ٢٦، (١٤٢٧هـ): ١٣٧ – ٢٠٥.

نصري، أحمد. "المنهج النقدي في تفسير الطبري أصوله ومقوماته". (ط١، مركز التراث الثقافي المغربي، ١٤٣٣هـ).

النصيرات، جهاد محمد. "التفسير المقارن إشكالية المفهوم". *مجلة جامعة مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثلاثون ١*، (٢٠١٥م): ٣٧ – ٦٢.

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. "الموسوعة الفقهية الكويتية". (ط٢، الكويت، ١٤٠٤هـ).

bibliography

ʿAbbas، Faḍl Hassan. "Al-Tafsir 'Asāsiyātuh wa Itijāhātuh". (1st edition، Oman: Maktabat Dandis، 1426 AH).

Al-Almaʿī، Zāhir bin ʿAwāḍ. "Dirāsāt fi Al-Tafseer Al-Mawḍouʿī". (1st edition، 1425 AH).

Al-ʿĀnī، Mahmoud ʿAqeel. "Al-Tafseer Al-Muqāran Dirāsāt Taʾsīliyyah Taṭbīqiyyah". (1st edition، Damascus: Dār Al-Ghawthānī li al-Dirāsāt Al-Qurʾāniyyah، 1440 AH).

Al-Daghāmeen، Ziyād Khaleel. "Al-Tafsir Al-Mawdouʿī wa Manhajiyat Al-Bahth". (1st edition، Dār ʿAmmār، 1428 AH).

Al-Duraynī، Muhammad Fathi. Al-Fiqh Al-Islāmī Al-Muqāran maʿa Al-Madhāhib. (3rd edition، Damascus University Publications، 1411 AH).

Al-ʿeeṣ، Zaid ʿOmar. "Al-Tafseer Al-Mawdouʿī bayna Al-Taʾseel wa al-Tamtheel". (2nd edition، Riyadh: Dār Al-Hadith).

Al-Faramāwī، ʿAbdullāh Husain. "Al-Bidāyat fi Al-Tafseerr Al-Mawdouʿī". (2nd edition، Cairo: Matbaʿat al-Haḍārah Al-ʿArabiyyah، 1977).

Al-Fayrouz Abādī، Muhammad bin Yaʿqoub. "Al-Qamous Al-Muheeṭ". (1st edition، Beirut: Dār Al-Kutub Al-ʿIlmiyya، 1415 AH).

Al-Jasir، Imān bint Hamad. "Al-Manhaj Al-Naqdi fi Tafseer Al-Imam Ibn Katheer". (Riyadh: Al-Jam'iyyah Al-Saudiyyah li al-Qurʾān wa ʿUloumih، 1437 AH).

Al-Jawharī، Ismaʿeel bin Hamad. "Al-Ṣihāḥ". Investigated by Ahmad ʿAbd al-Ghafour ʿAttār. (4th edition، Beirut: Dār Al-ʿIlm lil-Malāyeen، 1407 AH).

Al-Kafījī، Muhammad bin Suleiman. "Al-Tayseer fi Qawāʿid ʿIlm Al-Tafseer". Investigated by Nāṣir Al-Matroudi، (1st edition، Beirut: Dār Al-Qalam، 1410 AH).

Al-Khaṭeeb Al-Baghdādī، Ahmad bin ʿAli. "Tāreekh Baghdād". Investigated by: Bashār ʿAwwad. (1st edition، Beirut: Dār Al-Gharb Al-Islāmi، 1422 AH).

Al-Khateeb، Ahmad Saʿd. "Mafāteeh Al-Tafseer، Muʿjam Shāmil limā Yuhim al-Mufassir Maʿrifatuhu min Uṣoul Al-Tafseer wa Qawāʿiduh wa Muṣṭalahātuh wa Muhimmātuh". (1st edition، Riyadh: Dār Al-Tadmuriyyah، 1431 AH).

Al-Koumī، Ahmad al-Sayyid. "Al-Tafsīr Al-Mawdouʿī". (1st edition، 1402 AH).

Al-Mushanī، Mustafa Ibrahim. "Al-Tafseer Al-Muqāran Dirāsah Taʾṣīliyyah". *Al-Sharia wal-qanoun Journal at the University of Sharjah 26*، (1427): 137-205.

Al-Nuṣairāt، Jihad Muhammad. "Al-Tafseer Al-Muqāran Ishkāliyāt Al-Mafhoum". *Mu'tah University Journal for Research and Studies Volume Thirty 1*، (2015): 37 - 62.

Al-ʿAmrī، Ahmad Jamāl. "Dirāsāt fi Al-Tafseer Al-Mawdouʿī li al-Qasas Al-Qurʾānī". (2nd edition، Cairo: Maktabat al-Khanji، 1421 AH).

Al-ʿUthaimeen، Muhammad bin Sāleh. "'Uṣoul fi Al-Tafseer". (1st edition، Dammam: Dār Ibn al-Jawzi، 1423 AH).

Al-Qazwīnī، Ahmad bin Fāris. "Maqāyīs Al-Lugha". Investigated by: ʿAbd al-Salam Haroun. (2nd edition، Egypt: Matba'at Mustafa Al-Babi Al-Halabi، 1399 AH).

Al-Roumi، Fahd bin ʿAbd al-Rahman. "'Uṣoul Al-Tafseer wa Manāhijuh". (1st edition، 1434 AH).

Al-Ṭabarī، Muhammad bin Jarir. "Jamiʿ Al-Bayān ʿan Taʾweel Al-Qurʾān". Investigated by: ʿAbdullāh Al-Turki. (1st edition، Cairo: Dār Hajar، 1422 AH).

Anees، Ibrahim، and his colleagues. "Al-Mu'jam Al-Waseet". (Istanboul: Al-Maktabah Al-Islamyyah).

Firʿawn، Rawda ʿAbd al-Karim. "Al-Tafseer Al-Muqāran bayna Al-Naẓariyyah wa al-Tatbīq". (1st edition، Jordan: Dār Al-Nafāʾis، 1426 AH).

Ibn ʿĀshour، Muhammad Al-Ṭāhir. "Tafseer Al-Tahreer wa Al-Tanweer". (Al-Madinah Al-Munawarah: Maktabat al-ʿUloum wa Al-Ḥikam).

Ibn Manẓour، Muhammad bin Mukram. "Lisān Al-ʿArab". Investigated by ʿAbdullāh ʿAbd al-Kabeer and his colleagues. (Cairo: Dār Al-Maʿārif).

Ibn Taimiyyah، Ahmad bin ʿAbd al-Ḥalīm. "Muqaddimah fi Uṣoul al-Tafseer". Investigated by: ʿAdnan Zarzour. (Makkah: Dār al-Risalah، 1415 AH).

Interpretation Center for Quranic Studies. Researches of the Second International Conference for the Development of Qurʾanic Studies. (Riyadh، 1436 AH).

Muhammad، Mustafa Muslim. "Mabāhith fi Al-Tafseer Al-Mawdouʿī". (1st edition، Riyadh: Dār al-Tadmuriyah، 1430 AH).

Naṣrī، Ahmad. "Al-Manhaj Al-Naqdi fi Tafseer al-Ṭabarī 'Uṣūluhu wa Muqawimmatuh". (1st edition، Markaz Al-Turath Al-Thaqāfī Al-Maghribi، 1433 AH).

Saʾeed، ʿAbd al-Sattār Fathu Allāh. "Al-Madkhal ilā Al-Tafseer Al-Mawdouʾī". (1st edition، Egypt: Dār Al-Tawziʿ wa al-Nashr al-Islamiyyah، 1411 AH).

Sulayman، Muhamad Saleh. "Al-Ṣināʿah Al-Naqdiyyah fi Tafsīr Ibn ʿAṭṭiyyah". (Riyadh: Markaz Tafsir li al-Dirāsāt al-Qurʾāniyyah، 1437 AH).

The ministry of Awqāf and Islamic affairs. "Al-Mawsouʿah Al-Fiqhiyyah Al-Kuwaitiyyah". (2nd edition، Kuwait، 1404 AH).

The contents of this issue

No.	Researches	The page
1)	**Reciters whom the qeraat was mentioned in qeraat of the quran, and Ibn al-Jazari did not mention them in his book ghayat alnihaya** Dr. Ahmed bin Abdullah Al-Zahrani	9
2)	**Defining Imam Ibn Al-Jazari's View on the Requirement of Tawātur to Accept a Qur'anic Reading and on the Tawātur of the Ten Readings** Dr. Redwan Rifaat Albakri	40
3)	**Directing the Unique Qurʾānic Readings of the book Tayyibat al-Nashr fī Qirāʾāt al-ʿAsharr by Imam Ibn al-Jazarī –** Dr. Habib Allah Saleh al-Sulami	96
4)	**The Odd Readings Attributed to Imam Abu 'Amr Al-Basri Al-Nahawi in the Book of Al-Muhtasib by Ibn Jinni Collection and Study** Dr. Khidr bin Muhammad Taqiuddeen bin Maayaabi	148
5)	**The Rules Related To Doubting About A Letter While Reciting The Holy Qur'an. A Foundational And Critical Study** Dr. Abdullah bin AbdulAziz Al-Dugaithir	194
6)	**Exegetical Sayings that Ibn Atiyya Ruled as Shaaz (Odd) in His Book Al-Muharrar al-Wajeez- Collection and Study** Dr. Naif bin Yousef Alotaibi	242
7)	**Women Consultation and Taking their Opinion in Light of the Glorious Qur'an An Objective Study** Dr. Abdullah Abdulaziz Alobaid	280
8)	**Habits of the Prophets and Messengers in the Noble Qur'an An Analytical Theory Study** Dr. Hanan bint Louifi bin Ali Al-Amri.	318
9)	**The Term Comparative Interpretation A Critic Study** Prof. Ibrahim ibn saleh alhomaidhi	368

10)	**The Hadiths Narrated Regarding the Prayer of the Prophet of Allāh -Peace and Blessings upon Him- on the Night of Isrā wal Mi'rāj other than at Jerusalem, and His Passing by the Cities of "Jabulqa" and "Jabulsa", and His Call on their People** **Compilation and Study** Nashwan Mohmamed Moqbel Ali	400
11)	**Faulting Due to Contradiction by the Scholars of Hadith** Prof. Hafez bin Muhammad al-Hakami	444
12)	**"Narrators described with Jahālat al-ʿAyn (that is narrators who no one has narrate from them except for one narrator) according to al-Haythami in the book Majmaʿ al-Zawāʾid wa Manbaʿ al-Fawāʾid"** **a collection and study** Dr.Tahani Jameel Badri And Dr. Khadija Abdul Halim Turkistani	476
13)	**The Great Companion Salma Bint Qais -may Allah be pleased with her- and Her Narrations** Dr. Mona Mohammed Mabkhout Al-Hamdan	536
14)	**The Comparison between hadith narrators by Al-Imam Yahya bin Saʿīd Al-Qattān** **A study of Applied theory** Dr. Khalid bin Abdullah Al-Tuwayyān	574
15)	**Ilḥāq Al-Samā'[Falsifying the Hearing of Ḥadith] Its Ways, Divisions, and Effects** Dr. Mohammed Zayed Al-Otaibi	642

Publication Rules at the Journal (*)

- The research should be new and must not have been published before.
- It should be characterized by originality, novelty, innovation, and addition to knowledge.
- It should not be excerpted from a previous published works of the researcher.
- It should comply with the standard academic research rules and its methodology.
- The paper must not exceed (12,000) words and must not exceed (70) pages.
- The researcher is obliged to review his research and make sure it is free from linguistic and typographical errors.
- In case the research publication is approved, the journal shall assume all copyrights, and it may re-publish it in paper or electronic form, and it has the right to include it in local and international databases - with or without a fee - without the researcher's permission.
- The researcher does not have the right to republish his research that has been accepted for publication in the journal - in any of the publishing platforms - except with written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The journal's approved reference style is "Chicago".
- The research should be in one file, and it should include:
  - A title page that includes the researcher's data in Arabic and English.
  - An abstract in Arabic and English.
  - An Introduction which must include literature review and the scientific addition in the research.
  - Body of the research.
  - A conclusion that includes the research findings and recommendations.
  - Bibliography in Arabic.
  - Romanization of the Arabic bibliography in Latin alphabet on a separate list.
  - Necessary appendices (if any).
- The researcher should send the following attachments to the journal:
  - The research in WORD and PDF format, the undertaking form, a brief CV, and a request letter for publication addressed to the Editor-in-chief

(*) These general rules are explained in detail on the journal's website:
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The Editorial Board

Prof. Dr. Abdul 'Azeez bin Julaidaan Az-Zufairi
Professor of Aqidah at Islamic University
(**Editor-in-Chief**)

Prof. Dr. Ahmad bin Baakir Al-Baakiri
Professor of Principles of Jurisprudence at Islamic University Formally
(**Managing Editor**)

Prof. Dr. Baasim bin Hamdi As-Seyyid
Professor of Qiraa'aat at Islamic University

Prof. Dr. 'Abdul 'Azeez bin Saalih Al-'Ubayd
Professor of Tafseer and Sciences of Qur'aan at Islamic University

Prof. Dr. 'Awaad bin Husain Al-Khalaf
Professor of Hadith at Shatjah University in United Arab Emirates

Prof. Dr. Ahmad bin Muhammad Ar-Rufā'ī
Professor of Jurisprudence at Islamic University

Prof. Dr. 'Umar bin Muslih Al-Husaini
Professor of Fiqh-us-Sunnah at Islamic University

***

Editorial Secretary: **Baasil bin Aayef Al-Khaalidi**

Publishing Department: **Omar bin Hasan al-Abdali**

The Consulting Board

Prof.Dr. Sa'd bin Turki Al-Khathlan
A former member of the high scholars
His Highness Prince Dr. Sa'oud bin Salman bin Muhammad A'la Sa'oud
Associate Professor of Aqidah at King Sa'oud University
His Excellency Prof. Dr. Yusuff bin Muhammad bin Sa'eed
Member of the high scholars & Vice minister of Islamic affairs
Prof. Dr. A'yaad bin Naami As-Salami
The editor –in- chief of Islamic Research's Journal
Prof.Dr. Abdul Hadi bin Abdillah Hamitu
A Professor of higher education in Morocco
Prof.Dr. Musa'id bin Suleiman At-Tayyarr
Professor of Quranic Interpretation at King Saud's University
Prof. Dr. Ghanim Qadouri Al-Hamad
Professor at the college of education at Tikrit University
Prof. Dr. Mubarak bin Yusuf Al-Hajiri
former Chancellor of the college of sharia at Kuwait University
Prof. Dr. Zain Al-A'bideen bilaa Furaij
A Professor of higher education at University of Hassan II
Prof. Dr. Falih Muhammad As-Shageer
A Professor of Hadith at Imam bin Saud Islamic University
Prof. Dr. Hamad bin Abdil Muhsin At-Tuwaijiri
A Professor of Aqeedah at Imam Muhammad bin Saud Islamic University

Paper version
Filed at the King Fahd National Library No.
8736/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International serial number of periodicals (ISSN)
1658- 7898

Online version
Filed at the King Fahd National Library No.
8738/1439 and the date of 17/09/1439 AH
International Serial Number of Periodicals (ISSN)
1658-7901

the journal's website
http://journals.iu.edu.sa/ILS/index.html

The papers are sent with the name of the Editor - in – Chief of the Journal to this E-mail address
Es.journalils@iu.edu.sa

(The views expressed in the published papers reflect the views of the researchers only, and do not necessarily reflect the opinion of the journal)

بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

Islamic University Journal

of Islamic Legal Sciences

Issue: 200 Volume 1 Year: 55 March 2022